OED

الموجز

البنك الدولي | إدارة تقييم العمليات | الربيع ١٩٩٩ | العدد ١٧٩

اليمن: صياغة اجتماع جديد

لا تزال الجمهورية اليمنية من بين أشد البلدان فقرا في العالم على الرغم من تحقيق الاستقرار السياسي وحدوث تحسينات اقتصادية في الآونة الأخيرة. وقد وجدت دراسة أجرتها ادارة تقييم العمليات مؤخرا أن اليمن ما زالت مكبلة بمشاكل حادة كشحة المياه، وسرعة نمو السكان، واتساع الفجوة بين الجنسين، اضافة الى محدودية القدرات المؤسسية اللازمة للتعامل مع هذه القضايا. ومع أن المساعدات التي تقدمها المؤسسة الدولية للتنمية أصبحت أكثر ملاءمة لاحتياجات اليمن وأدت الى مزيد من الآثار الايجابية في مجال الاقتصاد الكلي في السنوات الأخيرة، لا يزال هناك مجال واسع للتحسين. قبل سنة ١٩٩٥، كان الاقراض الذي قدمته المؤسسة الدولية للتنمية الى اليمن محدودا بشكل رئيسي لأسباب ترجع الى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، ولذلك كانت النتائج المتحققة متواضعة. ولكن منذ عام ١٩٩٦، ازدادت مساعدات المؤسسة الدولية للتنمية المقدمة الى اليمن من حيث الحجم والنطاق. ومن المفترض الآن أن تركز المؤسسة الدولية على ازالة العقبات التي تعترض نمو القطاع الخاص، وتحسين تنمية الموارد المائية وادارة شؤونها، وسد الفجوات بين الجنسين، وتعزيز نظام وممارسة سلطة الإدارة في البلاد.

الخلفية

قبل ثلاثين سنة، كانت المؤشرات الاجتماعية للمنطقة المعروفة الآن بالجمهورية اليمنية من بين أشد المؤشرات انخفاضا في العالم. اذ لم يكن معدل القادرين على القراءة والكتابة يتجاوز واحدا من كل عشرة من البالغين، ولم يكن يحصل على المياه المأمونة (النظيفة) سوى ٥ في المائة من السكان. وعلى الرقم من التقدم الذي تحقق – ارتفاع معدلات محو الأمية الآن الى ما يزيد قليلا على ٥٠ في المائة بالنسبة للذكور وتوفر المياه المأمونة لأكثر من نصف السكان – ما زالت المؤشرات الاجتماعية الخاصة باليمن تضعها بين أشد البلدان فقرا في العالم.

أنشئت الجمهورية اليمنية الحالية بدمج بلدين كانت لهما توجهات سياسية واقتصادية متباينة، هما الجمهورية العربية اليمنية في الشمال وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الجنوب. وأعقب توحيد شطري البلاد في سنة ١٩٩٠، الذي حفزته الرغبة في الافادة من وفورات الحجم والحاجة للتعاون في تنمية احتياطات البترول والغاز الطبيعي، فترة عدم استقرار سياسي، واضطرابات شديدة بلغت ذروتها في اشتعال الحرب الأهلية في منتصف سنة ١٩٩٤.

ورثت الجمهورية اليمنية أيضا اختلالات حادة في الاقتصاد الكلي وعانت مزيدا من الصدمات، شاملة الانخفاض الشديد في حجم المعونات الأجنبية، والتدفقات الهائلة من العمال اليمنيين العائدين الى البلاد عقب حرب الخليج، مما أدى الى زيادة الطلب على الخدمات في الوقت الذي نضبت فيه تحويلاتهم من الخارج، والجفاف الحاد الذي

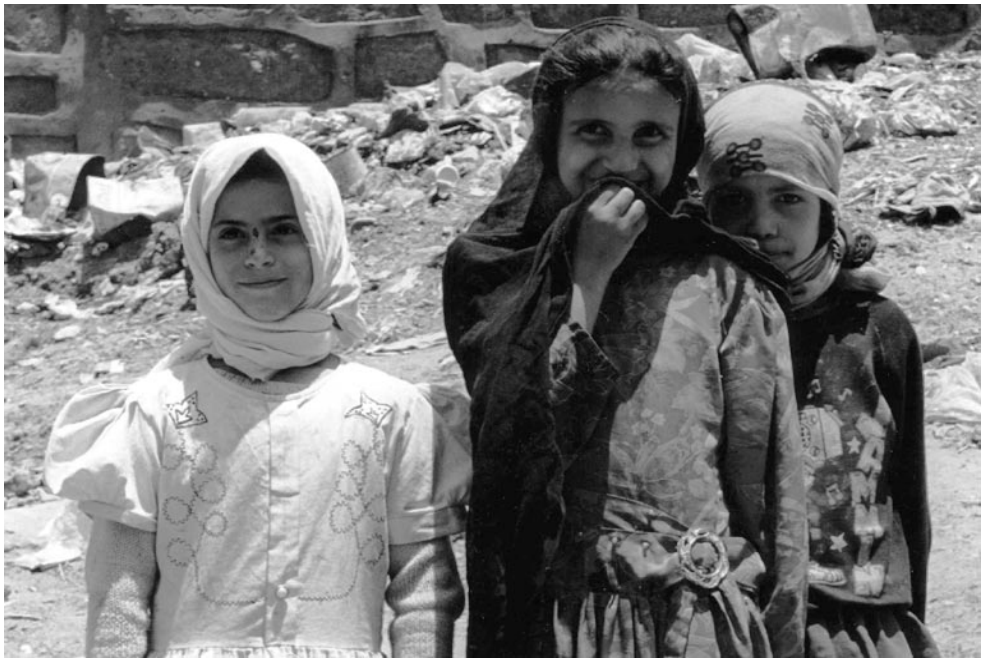

ثلاث فتيات في قرية شبام اليمنية

أصاب البلاد لمدة سنتين. وعانت اليمن من عجوزات لا يمكن تحملها باستمرار في الموازنة وميزان المدفوعات، ومن ارتفاع معدل التضخم، وثقل أعباء مدفوعات خدمة الديون.

وفي سنة ١٩٩٥، ومع تحقيق الاستقرار السياسي، شرعت الحكومة في تنفيذ برنامج طموح للاصلاح الهيكلي، ادى الى تخفيض العجز المالي، وتحرير أسعار الفائدة، وتقييد الزيادات في عرض النقود. وجرى تخفيض معدل التضخم وزيادة النمو الحقيقي من مصادر غير بترولية، مع أن الاقتصاد لا يزال معتمدا بشدة على صادرات البترول التي شكلت ٧٠ في المائة من ايرادات الحكومة في سنة ١٩٩٥.

ووجدت دراسة أجراها البنك الدولي أن ١٩ في المائة فقط من اليمنيين يعيشون أوضاع الفقر حاليا، ويعتبر هذا رقما منخفضا بشكل ملحوظ مقارنة مع بلدان أخرى ذات معدلات مماثلة لنصيب الفرد من تعادل القوة الشرائية. غير أن المؤشرات الاجتماعية، شاملة العمر المتوقع عند الولادة، ومعدلات وفيات الرضع، وسوء تغذية الأطفال، ومعدلات الالتحاق بالمدارس، والحصول على امدادات المياه والصرف الصحي المأمونين، تبين أن مستوى معيشة جزء كبير من السكان ما زال منخفضا. اضافة الى ذلك، لا تزال الفجوة بين الجنسين شاسعة حسبما يتضح من التحيز نحو تعليم الأولاد دون البنات، وارتفاع معدلات الوفيات بين البنات الصغيرات، وارتفاع معدلات الخصوبة ووفيات الامهات، التي تعتبر من أعلى المعدلات في العالم.

ورغم احتياجات اليمن الاقتصادية والاجتماعية، لم تحظ البلاد باهتمام كبير نسبيا من البلدان والجهات المانحة في الفترة بين سنتي ١٩٨٧ و ١٩٩٦. فقد انخفض متوسط صافي المنح النقدية من ١٨ في المائة في المتوسط من مجمل ايرادات الحكومة في فترة الثمانينات الى أقل من ٢ في المائة في فترة التسعينات. وبلغ متوسط المساعدات الانمائية الرسمية لليمن أقل من نصف ما تلقته البلدان المقارنة في المتوسط، باستبعاد نيبال التي تلقت مساعدات أقل من اليمن. وكان صافي المدفوعات من موارد المؤسسة الدولية للتنمية البالغ حوالي ١٣ في المائة من مجمل تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية، منخفضا أيضا مقارنة بالبلدان الأخرى.

التحديات التي تواجه النمو القابل للاستمرار

المياه: تعاني اليمن من شحة المياه منذ فترة طويلة ولا تزال شدة النقص مستمرة في التفاقم. فامدادات المياه المتجددة في اليمن – التي تعتبر من أدنى الامدادات في العالم – تستغل استغلالا مفرطا وبمعدل سريع. ولم تتمكن الحكومة من تنظيم، او تسعير، او توزيع المياه بكفاءة، أو التحكيم بين مصادر الطلب المتنافسة على المياه، كتلبية احتياجات المناطق الحضرية مقابل احتياجات المناطق الريفية،

الجدول ١: المؤشرات الاجتماعية في اليمن والبلدان المقارنة، في سنتي ١٩٧٠ و ١٩٩٦

	اليمن		البلدان المقارنة	
	١٩٧٠	١٩٩٦	١٩٧٠	١٩٩٦
العمر المتوقع عند الولادة	٣٩	٥٤	٤٤	٤٩
وفيات الرضع (لكل ١٠٠٠ مولود)	١٨٦	٩٨	١٥٥	١٠٦
وفيات الأمهات (لكل ١٠٠٠٠٠ مولود)	غ.م.	١٤٠٠	١٢٩٠	٩٦٠
الحاصلون على المياه المأمونة (كنسبة مئوية من السكان)	٥	٥٢	غ.م.	٤٢
اجمالي الملتحقين بالمدارس الابتدائية (كنسبة مئوية من فئة العمر)	٤١	٥٣	٥٥	٧٢
اجمالي الملتحقين بالمدارس الثانوية (كنسبة مئوية من فئة العمر)	٨	٢٣	٩	٢١
معدلات الأمية بين البالغين (كنسبة مئوية من السكان أعمار ١٥ سنة فأكثر)	٩٠	٦٢	٧٩	٥٤
معدلات الأمية بين الذكور	٨٧	٤٧	٧١	٤٣
معدلات الأمية بين الأناث	٩٧	٧٤	٨٦	٥٦

غ.م. = غير متوفر

وبالاضافة للآثار الصحية السلبية الناتجة عن انعدام الحصول على امدادات المياه والصرف الصحي المأمونين، ستعتمد السلامة الاقتصادية لليمن في المستقبل على توفر حد أدنى من امدادات المياه المأمونة بتكاليف معقولة.

مصادر النمو: تعتمد اليمن بشدة على انتاج البترول والغاز الطبيعي وتحويلات العاملين بالخارج، اذ يشكلا ثلث ايرادات النقد الأجنبي في الحساب الجاري. ويتمثل التحدي على المدى الطويل في تنمية مصادر اخرى للنمو الاقتصادي والصادرات، تكون غير مرتبطة بقطاع الطاقة، وأكثر استخداما للأيدي العاملة. وهناك احتمالات طيبة للنمو في مجالات الصيد والسياحة وتوفير خدمات التجارة والنقل عن طريق ميناء عدن. غير أنه من أجل زيادة النشاط في هذه المجالات، يتعين على الحكومة ازالة عدد من القيود المتصورة والحقيقية التي تعترض زيادة أنشطة القطاع الخاص.

نظام وممارسة سلطة الادارة: على الرغم من الاصلاحات المنفذة، لا تزال الحكومة تحارب الانطباع السائد أنها ضعيفة. اذ أن جهاز الخدمة المدنية متضخم بالعاملين الزائدين عن الحاجة والذين يتقاضون مرتبات ضئيلة. وقد كان الاستثمار الأجنبي الخاص في كافة القطاعات باستثناء قطاع البترول، ضئيلا بسبب قضايا نظام وممارسة سلطة الادارة الى حد كبير. ويزداد الوضع تعقيدا نظرا للقوة السياسية والعسكرية التي تتمتع بها القبائل التي ليست دائما على وفاق مع الحكومة المركزية.

نمو السكان: تعتبر معدلات نمو السكان المرتفعة تاريخيا والبالغة ٧و٣ في المائة من بين التحديات التي تواجه ادارة الموارد الطبيعية ومحاولات خلق فرص العمل، وتجعل من الصعب تحسين مستوى المعيشة العام في اليمن. ويشير أحد التقديرات في الآونة الآخيرة الى انخفاض معدل نمو السكان الى ٢،٧ في المائة، لكن هذا لا يزال يعني ضمنا أن عدد السكان سيتضاعف في حوالي ٢٥ سنة.

أهمية القات: خلال السنوات العشرين الماضية، ازداد الطلب على القات باستمرار، وواكب ذلك ارتفاع الانتاج. تمضغ الأوراق الجديدة من شجيرة القات لحث الشعور بالنشاط وكبح الشهية، ويستهلك معظم اليمنيين القات على نطاق واسع يوميا، بمن في ذلك النساء وبعض الأطفال. وللقات أهمية اجتماعية بالغة، اذ يتم اتخاذ القرارات بشأن الأعمال والقضايا السياسية في كثير من الأحيان أثناء جلسات تعاطي القات. كما أن له أهمية اقتصادية بالغة. وعلى الرغم من حظر تصدير القات، تغطي زراعته حوالي ٩٠٠٠٠ هكتار، تمثل أكثر من نصف المساحة المخصصة للمحاصيل النقدية. ويسهم القات بحوالي ٢٥ في المائة من اجمالي الناتج المحلي، ويهيء فرص العمل لحوالي ١٦ في المائة من القوى العاملة، ويساعد على تحول الدخل من المناطق الحضرية الى المنتجين في المناطق الريفية. ومع ذلك، تترتب على القات مدلولات اجتماعية سلبية بالغة الأهمية. اذ من المرجح أن يؤدي استخدامه من قبل الحوامل والمرضعات الى نقص أوزان المواليد وارتفاع معدلات وفيات الرضع وسوء التغذية بين الأطفال الصغار. وقد أوضح مسح أجرى في سنة ١٩٩٢ أنه حتى الأسر الفقيرة المصنفة تحت حد الفقر تنفق حوالي ١٠ في المائة من دخلها على القات.

مساعدات المؤسسة الدولية للتنمية في الماضي: متواضعة وغير مرضية

حتى سنة ١٩٩٦، كانت مساعدات المؤسسة الدولية للتنمية متواضعة من حيث الحجم والنطاق، وكانت نتائجها غير مرضية بشكل عام. وكانت كافة المساعدات تقدم في شكل قروض استثمارية انصب تركيزها على الزراعة (في مجال التنمية الريفية المتكاملة مع التركيز على انشاء أنظمة الرى)، والتعليم (تدريب المدرسين)، والبنية الأساسية (تشييد شبكات الطرق بشكل رئيسي). وواجهت الاستراتيجية الاستثمارية الخاصة بالمؤسسة الدولية للتنمية عقبات خلال هذه الفترة تمثلت في صعوبات تنفيذ المشروعات المدرجة في المحافظة، وعدم قوة الالتزام الحكومي ببرنامج الاصلاح الاقتصادي، وعدم التيقن من الأوضاع السياسية، إضافة الى عدم قدرة المؤسسة على الدخول في حوار مع الحكومة بشأن السياسات. وافتقر برنامج الاقراض الى التركيز الاستراتيجي ووضوح الأولويات، وتم ايلاء القليل من الاهتمام بمحدودية قدرة الحكومة على مواصلة الاستثمارات.

اتسمت استراتيجيات المؤسسة الدولية للتنمية داخل القطاعات بالتشتت وعدم التركيز، فعلى سبيل المثال، كانت الجهود الرامية الى زيادة معدلات التحاق البنات بالمدارس جهودا ذات أهداف معينة ومدفوعة من جانب العرض. فقد ركز البرنامج على زيادة أعداد المدرسات ولكنه لم يعط اهتماما مماثلاً لتوفير المدارس التي يمكن للبنات الانتظام فيها – على سبيل المثال، تشييد المدارس بالقرب من القرى وتزويدها بمراحيض منفصلة للبنات، وجدران عالية بغية الستر. كما أعطت المؤسسة مؤشرات مختلطة عند معالجتها قضايا ادارة شؤون الموارد المائية في مرحلة مبكرة، حيث انصب التركيز على تشييد البنية الأساسية المادية من غير ايلاء اهتمام كاف للقضايا المؤسسية، مثل مستوى ازالة المركزية في المؤسسات العامة للمياه. ولكن عندما أصبح حدوث النقص في المياه أمرا وشيكا، أصبحت عمليات المؤسسة الدولية أوثق صلة بالمشكلة، وذلك بالتركيز على الأسباب الرئيسية للنقص، وبذلت المؤسسة جهودا لمعالجة نقص المياه على الصعيد الوطني خلال الخمس سنوات الماضية.

وأبانت دراسة تصنيفية أجرتها ادارة تقييم العمليات على ٨٣ مشروعا من المشروعات المنجزة في اليمن أن نسبة عالية منها حققت نتائج مرضية مقابل متوسطات نتائج مشروعات منفذة في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي بلدان مقارنة منخفضة الدخل، وفي بقية مناطق عمليات البنك بشكل عام، لكن تقديرات جانبي التنمية المؤسسية وقابلية الاستمرار كانت منخفضة. كما أثارت قابلية استمرار مساعدات المؤسسة الدولية في كثير من الأحيان قلق المسؤولين الحكوميين وغيرهم من المراقبين. فكثيرا ما ذكر مسؤولون حكوميون الصعوبات التي يواجهونها في صيانة الأصول المادية للمشروعات – ابتداء من أنظمة الري وحتى مراكز تدريب المدرسين – التي انشئت في اطار المشروعات التي مولتها المؤسسة الدولية للتنمية. ويعتبر مؤشر فعالية التنمية (١) وهو مقياس مركب لتصنيف نتائج المشروعات والتنمية المؤسسية وقابلية الاستمرار، أعلى في اليمن منه في البلدان المقارنة خلال السنوات المالية ١٩٩٠–١٩٩٨، لكنه أدنى من متوسطات بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبقية مناطق عمليات البنك. كما يعتبر تأثير مشروعات المؤسسة الدولية للتنمية على مستوى الاقتصاد

الكلي ضئيلا نظرا لانعدام الحوار بشأن السياسات وبرامج التكييف الهيكلي الى حد كبير.

مساعدات المؤسسة الدولية للتنمية في الآونة الآخيرة: أفضل، لكن هناك مجالا للتحسين

كانت مساعدات المؤسسة الدولية للتنمية في الآونة الأخيرة مرضية فيما بتصل بملاءمتها للاحتياجات واتساقها. فحالما تحقق الاستقرار السياسي في سنة ١٩٩٦، وأظهرت الحكومة التزامها ببرنامج الاصلاح الهيكلي، ازداد حجم مساعدات المؤسسة الدولية للتنمية ونطاقها. فقد ازداد مجمل الارتباطات السنوية ليبلغ ١٢٠ مليون دولار أمريكي مقابل ٤٨ مليون دولار أمريكي في المتوسط خلال العقد الماضي. وفي كثير من الجوانب تعتبر سنة ١٩٩٦ في الواقع بمثابة نقطة تحول بالنسبة لمساعدات المؤسسة المقدمة الى اليمن. اذ تم فيها عرض أول استراتيجية للمساعدة القطرية على مجلس إدارة المؤسسة، وركزت على الاستقرار الاقتصادي، والتكييف الهيكلي، والحماية الاجتماعية، والتنمية القابلة للاستمرار للموارد الطبيعية والبشرية، وتنفيذ المشروعات المدرجة في الحافظة. كما تم انشاء بعثة مقيمة في اليمن. وبدأ تنفيذ برنامج الاقراض لأغراض التكييف الى جانب الاجراءات التدخلية الرامية الى تخفيف آثار التكييف الهيكلي على الفقراء.

وبين سنتي ١٩٩٥ و ١٩٩٧، استعادت اليمن استقرارها واستأنفت النمو الاقتصادي، من خلال جهود عززتها مساعدات المؤسسة الدولية للتنمية. غير أن الاستراتيجية والمساعدات الاقراضية المنفذتين في الآونة الأخيرة، مع أنهما مرضيتان وأوثق صلة باحتياجات البلاد الى حد كبير مما كانتا في الماضي، ما زالتا غير انتقائيتين بما فيه الكفاية وتحفهما مخاطر فقدان التركيز. وتحف الاحتمالات المجهولة قابلية استمرار النمو الاقتصادي والنجاحات الأخرى التي تحققت: فقد انخفضت بشدة في أواخر ١٩٩٧ أسعار البترول وهو المرتكز الرئيسي للاقتصاد اليمني، واستمرت هذه الأسعار منخفضة. وشملت قروض المشروعات أنشطة يمكن تبريرها في حد ذاتها، لكنها لا تلبي الاحتياجات الملحة ذات الأولوية العالية، كما أبان العمل القطاعي والمساعدات الاقراضية عدم اتساق مع الأهداف وأولت المؤسسة الدولية للتنمية اهتماما قليلا لتحديد العقبات التي تعترض طريق الاستثمار الخاص والنمو، وشرعت في مساعدة الحكومة على ازالتها.

الجدول ٢: تصنيفات ادارة تقييم العمليات لمساعدات المؤسسة الدولية للتنمية المقدمة الى اليمن

	١٩٩٠ – ١٩٩٥	١٩٩٦–١٩٩٨(١)
النتائج العامة	غير مرضية الى حد ما	مرضية
آثار التنمية المؤسسية	ضئيلة	متواضعة
قابلية الاستمرار	غير محتملة	تشوبها الاحتمالات المجهولة

(١) تشير التصنيفات الى أداء الاقتصاد الكلي فقط.

الدروس المستفادة والتوصيات

تواجه اليمن تحديات هائلة. غير أنه بالامكان تحسين المساعدة المقدمة لها اذا وضعت المؤسسة الدولية للتنمية أولويات في استراتيجية مساعداتها المستقبلية بحيث تكون متسقة داخل القطاع المعني وفيما بين القطاعات المختلفة، ومركزة على ضمان استمرارية هذه المساعدات. ويعني هذا تقوية قدرات الهيئات الملائمة، وتخفيض درجة التعقيد في تصميم المشروعات، وحشد اجماع عام مساند للاصلاحات، وتخصيص الموارد الكافية أثناء مرحلة التخطيط، وحماية الفئات المعرضة للمعاناة، اضافة الى ذلك، يتعين تركيز مساعدات المؤسسة في المستقبل على عدة مجالات رئيسية هي: النمو، والموارد المائية، والفجوة بين الجنسين، وتنمية القدرات المؤسسية اللازمة لنظام وممارسة سلطة الادارة، وحشد الاجماع المساند للاصلاح، ووضع شبكة الأمان الاجتماعي.

تشجيع النمو

ان الخطوة التالية في برامج المؤسسة الدولية للتنمية، بعد أن تحقق استقرار الاقتصاد الكلي، هي تحديد اجراءات من شأنها ضمان تحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار على المدى الطويل. ويتعين على العمل القطاعي تحديد العقبات الادارية، والقانونية، والتنظيمية، والمالية، واللوجستية وغيرها من العقبات التي تعترض نمو القطاع الخاص. وبامكان ادارة المؤسسة الدولية للتنمية حينذاك التشاور مع الحكومة وأصحاب المصلحة الحقيقية الآخرين، بما في ذلك البلدان والجهات المانحة لتحديد استراتيجية متفق عليها للتصدي لتلك العقبات. ويمكن مساندة الاصلاحات والاستثمارات باعداد برنامج مساعدات يستخدم أدوات مختلفة – كالاقراض لأغراض التكييف والاعتمادات (القروض) لتمويل المساعدات الفنية، والمنح لتنمية القدرات المؤسسية، والقروض لأغراض التعلم والابتكار.

مساندة ادارة وتنمية الموارد المائية

تمثل شحة المياه مشكلة متنامية يجب معالجتها. وقد نفذت المؤسسة الدولية للتنمية عملا قطاعيا متينا حددت فيه القضايا والحلول المحتملة. ويتعين أن تركز برامج مساعدات المؤسسة على تقوية قدرات المؤسسات المسؤولة عن ادارة شؤون المياه، وعلى تمويل مشروعات البنية الأساسية التي تمس الحاجة اليها بشدة. وبامكان برامج مساعدات المؤسسة الافادة أيضا من تحسين مستوى المتابعة الداخلية لضمان زيادة الاتساق بين القطاعات والمشروعات المختلفة. ويتعين على المؤسسة الدولية للتنمية انشاء مجموعة معنية بالمياه – شاملة كافة قادة فرق العمل التابعين للمؤسسة، ومديري المشروعات القائمة والمزمع تنفيذها والتي تنطوي على امدادات المياه ومرافق الصرف الصحي، وقادة فرق العمل من الهيئات المانحة الأخرى – للتأكد من أن الاستثمارات، وترتيبات التشغيل والصيانة، والأسلوب المستخدم لكل مشروع متسقة مع الاستراتيجية الشاملة والمنهاج المتفق عليه مع الحكومة.

معالجة الفجوة بين الجنسين

كان تأثير مشروعات المؤسسة الدولية للتنمية متواضعا في مجال تشجيع المشاركة التامة للنساء والبنات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن. وعلى الرغم من تحديد العديد من القيود التي تعترض مشاركتهن التامة من خلال العمل القطاعي، فان المنهاج المجزأ المستخدم حتى الآن لم يكن كافيا. ونظرا لتوفر امكانات كبيرة للتفاعل والتعاون عبر القطاعات، يجب ايلاء الأولوية لزيادة مستوى قدرة الاناث على القراءة والكتابة (قطاع التعليم)، وتحسين الأوضاع الصحية والغذائية للنساء (قطاع الصحة)، وتحسين امكانية حصول النساء على خدمات الارشاد ومستلزمات الانتاج (قطاع الزراعة). ويجب اتباع أسلوب مدفوع من جانب المجتمعات المحلية للتأكد من مساندة النساء أنفسهن لأهداف وتصاميم المشروعات. وقد استخدمت المؤسسة هذه الاستراتيجية بنجاح في بلدان أخرى – يمكن أن تكون البرامج المبتكرة في بنغلاديش والهند وباكستان أمثلة على الممارسات الجيدة. ويتعين على المؤسسة مساندة العمليات التي تنطوي على

مشاركة نطاق واسع من المصادر في تقديم الخدمات الى النساء والبنات، بما في ذلك الوزارات، والمنظمات غير الحكومية، وجهود القواعد الشعبية والمجتمعات المحلية.

تحسين نظام وممارسة سلطة الادارة

تعتمد استمرارية جهود التنمية على استعداد اليمنيين ابتداء من الحكومة المركزية وحتى المجتمعات المحلية، لصيانة الاستثمارات وتشغيل الأنظمة المنفذة. وحتى الآن، لم يكن سجل الأداء جيدا، الى حد كبير بسبب انخفاض مستوى نظام وممارسة سلطة الادارة. وتساند المؤسسة الدولية للتنمية حاليا اصلاح جهاز الخدمة المدنية، والجهاز القضائي، والقطاع المالي، لكنها لم تتصد بعد للمجالات الهامة المتعلقة باصلاح الانفاق العام، وتقوية برامج شبكات الأمان الحكومية، والتحديات القطاعية الملحّة كتلك الماثلة في قطاعات الصحة والتعليم وادارة الموارد المائية.

وبامكان المؤسسة الدولية للتنمية أيضا اتخاذ خطوة هامة نحو تحسين نظام وممارسة سلطة الإدارة في اليمن بالتخلي عن استخدام نظام وحدة تنفيذ المشروع المستقلة التي يتم حلها عند الانتهاء من تنفيذ المشروع المعني، مما يقوض قابلية الاستمرار نفسها التي تسعى المؤسسة لتحقيقها. وبدلا عن ذلك، يتعين على المؤسسة التنسيق مع الجهات المانحة الأخرى لادماج وظائف وحدة تنفيذ المشروع في اطار الوزارات والهيئات العامة الأخرى التي تكون مسؤولة عن صيانة الاستثمار حال انجاز المشروع. كما سيكون من المفيد التركيز على عدد أقل من القطاعات الفرعية والمناطق الجغرافية التي تغطيها المشروعات المنفردة لتسهيل ادارتها.

حشد الاجماع وحماية الفئات المعرضة للمعاناة

من الأمور الجوهرية تحقيق الاجماع العام على الصعيد الوطني لمساندة الاصلاح وتوفير الحماية للفئات المعرضة للمعاناة خلال عملية الاصلاح. ولهذان العنصران أهمية خاصة في سياق البرامج المقترحة لعمليات الخصخصة، واصلاح جهاز الخدمة المدنية، وتخفيض الدعم المالي للأسعار، وهي خطوات ستؤدي بالضرورة الى تخفيض دخول الأسر.

---

[١] يعرف مؤشر فعالية التنمية الآن باصطلاح المؤشر الاجمالي لأداء المشروع.

لا يمكن نصب خيمة الا اذا وجدت أعمدة لتدعيمها،

ولن يقف العمود منتصبا ما لم تثبته أوتاد،

وما لم تعمل الأوتاد مجتمعة مع الأعمدة لن تفيد الخيمة ساكنيها.

الأفوه الأودي

شيخ قبيلة ماضج، منتصف القرن السادس الميلادي

الموجز

Yemen Country Assistance Review اعداد لوري ايفرون، التقرير رقم ١٩٠٢٠، بتاريخ ١٠ مارس ١٩٩٩. بامكان المديرين التنفيذيين وموظفي البنك الحصول عليه من وحدة الوثائق الداخلية ومن مراكز خدمات الاعلام للمناطق. وبامكان الجمهور العام الحصول عليه من دار المعلومات التابعة للبنك الدولي.

World Bank InfoShop, تليفون رقم ٥٤٥٤-٢٠٢/٤٥٨-١
فاكس رقم ١٥٠٠-٢٠٢/٥٢٢-١
بريد الكتروني pic@worldbank.org

الصورة الفوتوغرافية: اشوك خانا

يرجى توجيه التعليمات والاستفسارات الى المحرر:
Caroline McEuen تليفون رقم ١٧٦٤-٢٠٢/٤٧٣-١
فاكس رقم ٣١٢٥-٢٠٢/٥٢٢-١، بريد الكتروني: cmceuen@worldbank.org

ويرجى توجيه الطلبات والاستفسارات بشأن هذه المطبوعة الى ادارة تقييم العمليات
تليفون رقم ٤٤٩٧-٢٠٢/٤٥٨-١، فاكس رقم ٣٢٠٠-٢٠٢/٥٢٢-١
بريد الكتروني OED Help Desk@worldbank.org

ويمكن الاطلاع على نص هذه المطبوعة وغيرها من مطبوعات ادارة تقييم العمليات على هذا الموقع في شبكة الانترنيت: http://www.worldbank.org/htlm/oed

الموجز عبارة عن نشرة يعدها قسم برامج الشراكات والمعارف بادارة تقييم العمليات التابعة للبنك الدولي. تعبر الآراء الواردة في هذه النشرة عن وجهات نظر موظفي ادارة تقييم العمليات ويجب الا تنسب الى البنك الدولي أو أي من المنظمات المنتسبة له.